

# الفصل الخامس:

## تقرير مدقق

### الحسابات

## تمهيد:

بعد أن يكون المدقق قد أنهى كافة إجراءات التدقيق وتحقق من أنه استوفى أهداف التدقيق وقام بفحص نظام الرقابة الداخلية وأنه أصبح لديه تأكيد قوي بأن القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها والتي أعدها العميل واقترح المدقق بعض التصحيحات أو الاقتراحات وأن العميل أخذ بها، وكما هو معلوم فإن العميل هو المسؤول عن المعلومات المعروضة بالقوائم المالية وأن المسؤولية تقع عليه في الإفصاح بأمانة وشمولية. وتمتد أهمية تقرير التدقيق إلى الجماعات الأخرى التي تولي اهتماما خاصا بنشاط المؤسسة والتي تتأثر به، ومن ناحية أخرى فإن تقارير التدقيق تكون ملكا لمدقق الحسابات ويجب أن يبذل عناية مهنية فائقة في إعدادها حتى يتمكن من توصيل المعلومات علي شكل تقرير مبين فيه نطاق مهام التدقيق التي قام بها وحدودها ونتائجها وكذلك يجب أن يشير في تقريره إلى درجة التأكد من صدق وعدالة القوائم المالية. وفي هذا الإطار حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (CPA) معايير التقرير بأربعة معايير تحكم إعداد تقرير عملية التدقيق وهي:

- إعداد القوائم وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

- الثبات في تطبيق قواعد المحاسبة المتعارف عليها؛

- الإفصاح الكافي والمناسب؛

- التعبير عن رأي المدقق.

### أولاً: تعريف تقرير التدقيق:

يمكن تعريف تقرير مدقق الحسابات بأنه عبارة عن : وثيقة مكتوبة تصدر من شخص توافرت فيه مقومات علمية وعملية وشخصية معينة، وتوفرت له ضمانات تجعله أهلاً لإبداء رأي فني محايد يعتمد عليه. ويتضمن تقريره بإيجاز إجمال ما قام به من عمل، ورأيه في انتظام الدفاتر والسجلات، ومدى دقة ما تحتويه من بيانات محاسبية ومدى تعبير القوائم الختامية عن نتيجة النشاط والمركز المالي، ويمكن أن يعرف تقرير التدقيق علي أنه ملخص مكتوب ييدي فيه المدقق رأيه الفني المهني المحايد عن صحة البيانات الواردة في القوائم المالية والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. ويوجه هذا التقرير إلى الأطراف ذوي العلاقة لمثل هذه البيانات.

### ثانياً: أهمية تقرير التدقيق

تنبع أهمية تقرير التدقيق في كونه يعد الوسيلة التي يستطيع المدقق أن يعبر بها عن رأيه حول عدالة

البيانات والقوائم المالية وكذلك يحدد مسؤوليته عن تلك القوائم. أما بالنسبة للمستفيد من هذا التقرير فتنبع أهميته من كونه الأساس الذي تعتمد عليه فئات مختلفة من المجتمع وذلك لاتخاذ قراراتهم ورسم السياسات الحالية والمستقبلية. لذلك ونظرا لأهمية تقرير المدقق فقد اهتمت الهيئات العلمية للمحاسبين والمدققين والتشريعات التي تتناول تدقيق الحسابات في معظم الدول لوضع المعايير الواجب مراعاتها عند إعداد هذا التقرير ومن العوامل التالية تنبع أهمية تقرير المدقق:

- أن هذا التقرير هو خلاصة ما وصل إليه المدقق من عمله، حيث أن عملية التدقيق تتيح له التعرف علي كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بعمليات المؤسسة والتي انعكست في النهاية علي نتائج الأعمال والمركز المالي، ومن ثم يكون تقرير المدقق بمثابة كشف يقدمه لمن يهمله الأمر وبصفة خاصة الملاك عن التصرفات المالية التي قامت بها إدارة المؤسسة خلال الفترة المالية محل التدقيق.

- يعتبر تقرير المدقق الوثيقة المكتوبة التي لا بد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولية المدقق المهنية والجنائية للوقوف علي إهماله أو تقصيره في الرقابة، وذلك إذا ما اتخذت الإجراءات القانونية لمساءلته جنائيا أو مدنيا.

- تزايد الطلب علي الرأي الفني المحايد للمدقق (المنتج النهائي لعملية التدقيق).

ويمكن تلخيص أهمية تقرير التدقيق لمدقق الحسابات نفسه ولجميع أصحاب المصلحة في المؤسسة فيما يلي:

- تقرير تدقيق الحسابات له أهمية خاصة لمدقق الحسابات نفسه باعتباره المنتج النهائي لعملية تدقيق الحسابات والمؤشر علي إنجاز عمله وفقا لمعايير تدقيق الحسابات المتعارف عليها، وأداه المدقق لتوصيل رأيه الفني المحايد لأصحاب المصلحة في المؤسسة وبالتالي الاستفادة من ردود أفعالهم التي تعكس احتياجاتهم مما يؤثر علي جودة عملية تدقيق الحسابات ككل.

- يعتبر تقرير المدقق بمثابة الوثيقة المكتوبة والتي يجب الرجوع إليها لتحديد مسؤولية مدقق الحسابات القانونية وذلك في حالة مساءلته جنائيا أو مدنيا نتيجة وجود تقصير أو إهمال وكذلك مسؤوليته المهنية أمام المجتمع والتي تنظمها قواعد آداب وسلوك المهنة.

- يحقق تقرير التدقيق عن القوائم المالية للمؤسسة قيمة مضافة للمتعاملين من خلال رأي المدقق الذي يساعدهم في تحديد مدى جودة ونوعية المعلومات في القوائم المالية، ودرجة الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم.

- أن تقرير التدقيق يعطي مؤشرا عن مدى وفاء الإدارة العليا بالمؤسسة محل التدقيق بمسؤولياتها

في إدارة الموارد الاقتصادية لها باعتبارها وكيلا عن الملاك ومدى التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة ومعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم المالية للمؤسسة، ومدى التزامها بالقوانين واللوائح والتشريعات المنظمة لأنشطة المؤسسة.

### ثالثا: أنواع تقارير التدقيق:

يتوقف تحديد نوع تقرير المدقق علي تحديد نوع القيود أو الأخطاء أو أوجه التقصير التي يواجهها خلال أدائه لمهمته وإنجاز برنامج التدقيق. و من ناحية أخرى يتولى المدقق بخبرته وحكمته تحديد الأهمية النسبية لمثل هذه الأخطاء أو أوجه التقصير وذلك في سبيل اتخاذ القرار المناسب حول إبداء الرأي المناسب بالنسبة لكل حالة .

إن إصدار الرأي بالنسبة للمدقق يتأثر بالضغوط المفروضة عليه من مخالفات أو قيود أو تقصير أو مشاكل معينة. وهناك ثلاثة أنواع من المخالفات والتحفظات كما يلي:

أ- تحفظات خاصة بالتدقيق وهي القيود المفروضة علي المدقق والتي تتكون من:

- القيود التي يفرضها المدقق علي نفسه؛

- القيود التي تفرضها المؤسسة محل التدقيق؛

- القيود التي تفرضها الظروف غير العادية غلي المدقق.

ب- تحفظات أو مخالفات محاسبية ناتجة عن عدم اقتناع المدقق بالآتي :

- بمناسبة القواعد المحاسبية التي اختارتها الجهة محل التدقيق .

- بمراعاة مبدأ الثبات في تطبيق القواعد المتبعة؛

- بعرض القوائم المالية والتقارير بصورة واضحة؛

- بمطابقة التقارير المالية لما هو مدون في السجلات والدفاتر.

ج- مخالفات نظامية بسبب عدم الالتزام بالآتي:

- القانوني الداخلي للمؤسسة محل التدقيق؛

- النظام الإداري الداخلي للمؤسسة محل التدقيق؛

- اللوائح والتعليمات والتأشيرات المنظمة للعمل داخل المؤسسة؛

- القوانين العامة المنظمة لأنشطة القطاعات المختلفة علي مستوى الدولة.

ومن ناحية أخرى علي المدقق أن يقيم بخبرته الأهمية النسبية لهذه المخالفات أو التحفظات أو

الأخطاء أو المشاكل أو التقصير بتقسيمها إلى الأنواع التالية :

أ- **مخالفات وتحفظات بسيطة:** هي التي لا تأثير لها وتكاد تكون معدومة وأهميتها النسبية صغيرة جدا بالنسبة لغيرها بحيث لا تؤثر علي القوائم والتقارير المالية، وبالتالي يمكن أن يذكرها أو يشير إليها المدقق في رأيه المهني .

ب- **مخالفات هامة:** هي مخالفات أقل من الجوهرية في تأثيرها علي القوائم والتقارير المالية، وهذه المخالفات يستطيع المدقق أن يتحفظ بشأنها في رأيه أو تقريره إذا توفرت الشروط التالية:

- عدم تغيير الصورة العامة للتقارير المالية بشكل كامل وبما يؤثر علي عرضها أو صدقها؛
- إمكانية شرح التحفظ بصورة تمكن قراءة التقارير المالية من تحديد أثر التحفظ عليها؛
- أن تكون الأهمية النسبية للتحفظ هامة نسبيا أي أنها أقل من جوهرية وإلا فعلي المدقق إعطاء رأي معارض أو الامتناع عنه .

ج- **مخالفات أو تحفظات جوهرية:** وهي التي ترتبط بتحفظات التدقيق أو المحاسبة أو التحفظات النظامية والتي تحول دون إمكانية عرض القوائم المالية والتقارير وفقا لقواعد محاسبية متعارف عليها أو لا تمكن المدقق من الالتزام بقواعد وسلوك مهنة التدقيق، وبذلك لا يتمكن المدقق من إبداء رأيه .

و تختلف التقارير باختلاف الزاوية التي ينظر لها منها ونستطيع تقسيمها -بصورة إجمالية- من حيث النواحي التالية:

- درجة الإلزام في إعدادها؛

- محتويات التقرير من المعلومات؛

- إبداء الرأي.

### 1-التقارير من حيث درجة الإلزام في إعدادها:

1-1-**التقارير الخاصة:** هي التقارير المرتبطة بمهام محددة وخاصة، ولم ينص القانون علي إعدادها.

1-2-**التقارير العامة:** هي التقارير التي يعدها المدقق تمشيا مع نصوص القوانين المنظمة للمؤسسات، وغالبا ما يطلق علي هذا النوع من التقارير تقرير الميزانية. كما نصت بعض التشريعات الأخرى علي أنواع أخرى من التقارير مثل الإقرار الضريبي وتقرير زيادة رأس المال وتقرير إصدار الأسهم والسندات.

2-**من حيث محتويات التقرير:** يمكن تقسيم التقارير من حيث محتوياتها إلى الأنواع التالية:

**2-1-تقارير مختصرة:** يطلق عليها البعض تقرير الميزانية، ويتكون هذا التقرير من جزأين هما، جزء خاص بفقرة النطاق ويبين فيها المدقق عملية التدقيق والغرض منها، والجزء الثاني هو فقرة الرأي وتتضمن الرأي الفني المحايد لمدقق الحسابات حول دفاتر المؤسسة والقوائم المالية ونتيجة الأعمال خلال الفترة المالية محل التدقيق. يتضمن نموذج التقارير المختصرة القوائم المالية الأساسية والتي تتمثل في:

- قائمة المركز المالي؛

- قائمة الدخل؛

- قائمة الأرباح المحتجزة.

- قائمة التغير في المركز المالي.

- الملاحظات المرافقة للتقرير المالي والتي توضح السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية.

- الجداول التفصيلية الخاصة بنود القوائم المالية.

- الملاحظات التوضيحية المرافقة للتقرير المالي والخاصة بعناصر القوائم المالية.

**2-2-التقارير المطولة:** وهي التقارير التي تعد لأغراض خاصة وتقدم للإدارة. ويتضمن هذا النوع من

التقارير شرح مفصل وأمور لا يرد ذكرها في التقرير المختصر. ومن الأمثلة عليها التقارير الخاصة

بشرح الأخطاء التي اكتشفها المدقق أثناء عمله، توصيات المدقق بخصوص النظام المحاسبي لرفع كفاءته،

تقديم التوصيات لتطوير نظام الرقابة الداخلية .

**3-من حيث إبداء الرأي:** علي ضوء الرأي الذي يكون المدقق قد توصل إليه نتيجة تطبيقه لمعايير

التدقيق وبذل العناية المهنية اللازمة فإنه أمام أربعة أنواع من التقارير هي:

**3-1-الرأي المطلق:** يصدر المدقق هذا الرأي وذلك في حالة تحقق الشروط التالية:

- تضمين كافة القوائم (قائمة المركز المالي، الدخل، الأرباح المحتجزة، التدفقات النقدية) بالقوائم المالية.

-إثبات المعايير العامة الثلاثة بكافة جوانب عملية التدقيق؛

- جمع الأدلة الكافية والالتزام بمعايير العمل الميداني؛

- تم إعداد القوائم المالية بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

- عدم وجود حالات تستدعي إضافة فقرات تفسيرية أو تعديل بلغة التقرير .

**3-2-الرأي المتحفظ:** هو أن يصدر المدقق تقرير متحفظ بسبب وجود بعض الافتراضات، ويجب علي المدقق أن يذكر هذه التحفظات وأثرها علي القوائم المالية المدققة. ويمكن أن تقسم التحفظات التي يصدرها مدقق الحسابات إلي الأنواع التالية:

**-وجود قيود علي نطاق الفحص:** قد تؤدي القيود علي نطاق عمل المدقق إلي رأي متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي ويجب علي المدقق الامتناع عن إبداء الرأي عندما يكون الأثر المحتمل للقيود علي النطاق هاما وعاما للدرجة التي يجد فيها مدقق الحسابات نفسه غير قادر علي الحصول علي أدلة تدقيق حسابات كافية وملائمة، ومن ثم غير قادر علي إبداء رأي عن القوائم المالية، أما إذا كان التأثير المحتمل لهذه القيود علي نطاق غير هام لدرجة كبيرة فإن مدقق الحسابات يبدي رأيا متحفظا.

**- حالة الخلاف مع الإدارة حول السياسات المحاسبية:** قد يختلف مدقق الحسابات مع إدارة المؤسسة التي يقوم بتدقيق حسابات قوائمها المالية حول بعض الأمور. مثل مدى قبول السياسات المحاسبية التي اتبعتها في إعداد القوائم المالية، أو طرق تطبيق هذه السياسات أو مدى كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، فإذا كانت مثل هذه الاختلافات مهمة نسبيا يجب علي المدقق أن يبدي رأيا متحفظا أو رأيا عكسيا تبعا للأهمية النسبية للحالات التي ترفض فيها إدارة المؤسسة تصحيح مخالفتها للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما أو لمعايير المحاسبة الدولية.

**3-3-الرأي السلبي (المعكس):** وهو التقرير الذي يتضمن رأيا معاكسا عند ما يتأكد المدقق بأن القوائم المالية لا تعكس الصورة الصحيحة لواقع المؤسسة وعندها يجد المدقق أن التحفظ في تقريره غير كافيا للإفصاح عن النقص أو التضليل في القوائم المالية ويجب علي المدقق بيان أسباب إصداره للرأي السلبي، ويمكن لمدقق الحسابات إصدار رأي سلبي (معكس) في الحالات التالية:

- عند عدم رضا المدقق عن ما تكنه القوائم المالية من معلومات وأنها لا تمثل الصورة الصادقة والعادلة للوضع المالي للمؤسسة.

- عدم التوافق بينه وبين الإدارة فيما يتعلق بوجود مشاكل في الدفاتر والسجلات. مثل التزوير والتضليل مما يؤثر علي عدالة القوائم المالية.

**3-4-الامتناع عن إبداء الرأي:** يقوم مدقق الحسابات بالامتناع عن إبداء الرأي في حالة عدم تمكنه من الحصول علي أدلة إثبات كافية وملائمة، لذلك لا يستطيع إبداء رأي حول البيانات المالية،

وقد يمتنع المدقق عن إبداء رأيه بسبب قيود كبيرة علي مدى الفحص الذي يقوم به، أو في حالة عدم تأكده من قيمة أحد العناصر أو نتائج معينة تؤثر بشكل كبير علي المركز المالي وعلي نتائج الأعمال. في هذه الحالة يجد المدقق أنه من الصعب عليه تكوين رأي عن القوائم المالية كوحدة واحدة، و من الممكن للمدقق أن يمتنع عن إبداء الرأي في الحالات التالية:

- في حالة عدم السماح لمدقق الحسابات بإرسال مصادقات من العملاء للتحقق من أرصدهم، أو إرسال مصادقات للدائنين للتحقق من رصيد المؤسسة لديهم؛
- القيام بعملية الجرد مع عدم حضور المدقق أو من ينوب عنه وعدم تمكنه من فحص الأرصدة في تاريخ لاحق؛
- في حالة عدم قناعة المدقق بقيم بعض العناصر الظاهرة في الميزانية العمومية أو عدم الاقتناع بطريقة التقييم.